55,6٪ ارتفاعاً في عمليات استعلام الأفراد عن أنفسهم «ائتمانياً» تمهيداً للاقتراض أو تعديل أوضاعهم

1,75 مليون مواطن ومقيم.. لديهم سجل اقتراض

علي ابراهيم

يكشف التحليل الائتماني في الكويت عن حقيقة اقتصادية مهمة، وهي أن نحو 1,75 مليون مواطن ومقيم يمتلكون سجلات ائتمانية، ما يعني أنهم حصلوا على قروض شخصية أو عقارية أو بطاقات ائتمانية. هذا الرقم يعكس مدى تشابك التمويل الائتماني مع الاقتصاد المحلي، حيث بات جزءا أساسيا من دورة الإنفاق والاستهلاك. لكن اللافت أن شهية الأفراد للاقتراض لاتزال مفتوحة على مصراعيها، إذ شهد العام الأخير قفزة بنسبة 55,6٪ في عدد الأفراد الذين استعلموا عن أنفسهم ائتمانيا قبل التقدم بطلبات جديدة، مما يشير إلى إدراك متزايد لأهمية التقييم الائتماني قبل إعادة ترتيب التزاماتهم المالية. هذا الاتجاه قد يعكس حالة من التفاؤل المالي بين الأفراد أو الحاجة المتزايدة لتمويل إضافي في ظل التغيرات الاقتصادية.

ولم يكن الأفراد وحدهم من زادوا طلبهم على التمويل، إذ شهد القطاع التجاري ارتفاعا ملحوظا في عدد عملاء التسهيلات الائتمانية بنسبة 20,3٪، ما يعكس دخول شركات جديدة إلى السوق أو توسع الشركات القائمة. فمع هذا النمو في عدد العملاء، ارتفع إجمالي الحسابات التجارية بنسبة 27,5٪، وهي زيادة تعكس انتعاشا في أنشطة الأعمال ورغبة متزايدة لدى الشركات في استغلال التسهيلات المصرفية لتنمية أعمالها.

أما على صعيد القيمة فقد ارتفعت التسهيلات التجارية بنسبة 29,9٪ لتصل إلى 49,06 مليار دينار، مما يعكس ثقة متزايدة في بيئة الأعمال. هذا النمو في التمويل التجاري قد يكون نتيجة توسع القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل العقارات، والبنية التحتية، والتجارة، والصناعة. كما قد يشير إلى وجود طلب متزايد على السيولة لتمويل مشروعات جديدة أو دعم التوسع في الأعمال القائمة. فكلما زادت التسهيلات التجارية، زادت عجلة الاستثمار، مما يعزز من ديناميكية السوق المحلي ويدفع نحو مزيد من النمو الاقتصادي. وتفصيليا، أظهرت بيانات الاستعلام الائتماني السنوية التي حصلت عليها «الأنباء» أن عدد حسابات محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية للأفراد في الكويت ارتفع بنسبة 6,6٪ بما عدده 742,45 ألف حساب خلال عام وتحديدا الفترة من أكتوبر 2023 وحتى نهاية سبتمبر 2024، ليصل إلى 11,98 مليون حساب مقارنة مع 11,23 حساب بنهاية سبتمبر 2023. وارتفع عدد عمليات الاستعلام الآلي عن العملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية بنسبة 12,7٪ بواقع 147,7 ألف عملية استعلام جديدة في عام، إذ بلغت عمليات الاستعلام نحو 1,3 مليون عملية بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة مع 1,16 مليون استعلام بنهاية سبتمبر 2023.

وأظهرت البيانات عن انفتاح شهية الأفراد على العودة للاقتراض مجددا، إذ ارتفع عدد تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء الأفراد والتي يستعلم فيها العميل عن نفسه بنسبة 55,6٪ بما عدده 40 ألف مقترض محتمل جديد ليصل إجمالي عدد تلك التقارير بنهاية سبتمبر الماضي إلى نحو 112,02 ألف تقرير مقارنة مع 71,99 ألف تقرير ائتماني فردي في الفترة ذاتها من 2023.

وشهد إجمالي عدد حسابات القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية ارتفاعا بنسبة 7,4٪ بما عدده 42,16 ألف حساب جديد ليصل عددهم الإجمالي إلى 610,73 آلاف حساب بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 568,57 ألف حساب بنهاية سبتمبر 2023. وبلغ إجمالي عدد البيانات الفردية للعملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والاسكانية والبطاقات الائتمانية 1,75 مليون فرد بارتفاع نسبته 4,7٪ بواقع 78,98 ألف شخص بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 1,677 مليون فرد بنهاية سبتمبر 2023. وارتفعت القيمة الإجمالية النقدية الممنوحة للحسابات الائتمانية للعملاء الافراد بنسبة 0,9٪ إلى 4,31 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 4,27 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2023.

التسهيلات الائتمانية التجارية

كشفت البيانات عن أن إجمالي عدد الحسابات لمحفظة التسهيلات الائتمانية التجارية شهد ارتفاعا ملحوظا بنسبة تصل إلى 27,5٪ بواقع 239,5 ألف حساب ليصل إلى 1,11 مليون حساب بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 870,6 ألف حساب بنهاية سبتمبر 2023. وشهد عدد عمليات الاستعلام الآلي عن عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية ارتفاعا بنسبة 1,9٪ لتصل إلى 20,42 ألف استعلام بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة مع 20,05 ألف استعلام بنهاية سبتمبر 2023.

وقفز عدد تقارير المعلومات الائتمانية لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية بنسبة 69,7٪ بواقع 177 تقريرا ليصل إلى 431 تقرير بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 254 تقرير بنهاية سبتمبر 2023.

وسجل عدد عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية ارتفاعا بنسبة 20,3٪ بواقع 17,6 ألف عميل ليصل إلى 104,48 آلاف عميل بنهاية سبتمبر 2024 مقارنة مع 86,85 ألف عميل بنهاية سبتمبر 2023.

وبلغ إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لاغراض تجارية للحسابات المفتوحة فقط 49,06 بارتفاع نسبته 29,9٪ بنحو 11,3 مليار دينار مقارنة مع 37,75 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2023.

موجة صعود بالأسهم مدفوعة بالتفاؤل الاقتصادي والتشريعي

«بلومبيرغ»: بورصة الكويت تتفوّق على بورصات الخليج.. «أداءً»

- ترقية مرتقبة للبورصة إلى «الأسواق الناشئة المتقدمة» على مؤشر «فوتسي» خلال شهر سبتمبر المقبل
- الأجواء الإيجابية تجذب المستثمرين وتزيد من احتمالات إدراج شركات جديدة للاستفادة من الثقة

علي إبراهيم

قالت وكالة بلومبيرغ إن الأسهم الكويتية تتفوق على نظيراتها الخليجية هذا العام، حيث تقود البنوك موجة صعود مدفوعة بالتفاؤل بأن الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها بدأت تؤتي ثمارها.

وقفز مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت بنسبة 11٪ هذا العام، وهو ما يزيد بأكثر من أربع مرات عن مكاسب سوق دبي، وضعف أداء مؤشر الأسواق الناشئة التابع لشركة MSCI.

وذكرت أن الرهان على الأسهم الكويتية يأتي مع تحركات الحكومة لإزالة العقبات التي تعرقل الإنفاق الحكومي، حيث تطمح البلاد إلى إصدار قانون الدين العام، والذي سيسمح بإصدار أول سندات منذ عام 2017. كما ساهمت احتمالات الإصلاحات الأخرى في مجالات مثل قانون الرهن العقاري، في تعزيز أسهم البنوك، حيث ارتفعت أسهم بنك بوبيان وبنك برقان وبنك وربة بأكثر من 18٪ هذا العام.

وقال جاب ماير، رئيس قسم الأبحاث في شركة أرقام كابيتال بدبي: «من المتوقع أن يسرع قانون الرهن العقاري نمو قطاعات التجزئة في البنوك الكويتية».

إضافة إلى ذلك، تتمتع الأسهم الكويتية بجاذبية من حيث التقييمات الأقل مقارنة بنظيراتها الخليجية، إذ يتم تداول المؤشر الرئيسي للكويت عند 14,1 ضعف الأرباح المتوقعة، وهو أقل من متوسط 15,7 ضعف خلال السنوات الخمس الماضية. فضلا عن ذلك، قد يحصل مؤشر الكويت على ترقية من «الأسواق الثانوية الناشئة» إلى «الأسواق الناشئة المتقدمة» في مراجعة مؤشر FTSE Russell سبتمبر المقبل، ورغم أن ذلك لن يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية، فإنه سيعزز ثقة المستثمرين. وأضاف: «في الوقت الحالي الأجواء الإيجابية تجذب المستثمرين وتزيد من احتمالات إدراج شركات جديدة في البورصة للاستفادة من الثقة المتزايدة في السوق».

وقال جنيد أنصاري، مدير إستراتيجية الاستثمار والبحوث في شركة كامكو إنفست: «الظروف الحالية للسوق تبشر بالخير لعمليات الطرح العام الأولي، لذلك لن نفاجأ إذا شهدنا بضع طروحات أولية هذا العام»، مشيرا إلى أن الاكتتابات تدعم أداء السوق بشكل عام.

105 ملايين دينار مكاسب سوقية.. والقيمة الرأسمالية إلى 48,05 مليار دينار

583 مليون دينار سيولة البورصة في أول أسبوع رمضان

شريف حمدي

تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت بنهاية تعاملات الأسبوع الأول في شهر رمضان الفضيل، وذلك على وقع عمليات بيع محدودة بهدف جني الأرباح من الأسهم القيادية التي حققت ارتفاعات سعرية خلال الأسبوع الماضي، ما أدى إلى انخفاض مؤشر السوق الأول، في المقابل ارتفع مؤشر السوق الرئيسي باستهداف عدد من أسهمه.

وكان لافتا ارتفاع معدلات السيولة في أول أسبوع برمضان بإجمالي بلغ 583 مليون دينار ومتوسط يومي 116 مليون دينار، وتركزت السيولة حول اسهم أولى وقود وم.أعمال وبيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني وشركة مشاريع الكويت وشركة زين بشكل كبير، وشهدت جلسة الاثنين الماضي أعلى سيولة بإجمالي بلغ 147 مليون دينار.

وبنهاية تعاملات الأسبوع، حققت القيمة السوقية مكاسب بلغت 105 ملايين دينار بنسبة 0,2٪ من الإجمالي البالغ بنهاية الأسبوع 48,05 مليار دينار مقارنة مع 47,94 مليار دينار الأسبوع الماضي. وفي التفاصيل، استهلت البورصة تعاملات الأسبوع والتي تزامنت مع أولى جلسات رمضان بمكاسب بلغت 235 مليون دينار، وعززت البورصة مكاسبها في الجلسة التالية بـ189 مليون دينار، فيما تراجعت القيمة السوقية بجلسة الثلاثاء بنحو 48 مليون دينار، لكنها عادت للمكاسب في جلسة الأربعاء بقدر محدود بلغ 6 ملايين دينار، وتسبب التراجع في جلسة ختام الأسبوع أمس بنحو 277 مليون دينار في تقليص المكاسب الأسبوعية إلى 105 ملايين دينار. في سياق آخر، اتسمت تعاملات الأجانب على أسهم السوق الأول بالتوازن بين الشراء والبيع. وبلغت قيمة ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول وفقا لبيانات البورصة بتاريخ 5 مارس الجاري نحو 6,09 مليارات دينار، مقارنة مع 6,13 مليارات دينار الأسبوع قبل الماضي، بنسبة تراجع 0,5٪.

«ميد»: 5 مليارات دولار رصدت للتطوير بحلول عام 2026

حقل «الدرة».. أكبر المشاريع البحرية المخطط لها في المنطقة

أحمد مغربي

كشفت مجلة ميد عن أن مشروع تطوير حقل غاز الدرة المشترك بين الكويت والمملكة العربية السعودية يعد أكبر المشاريع البحرية المخطط لها في المنطقة والذي رصد له نحو 5 مليارات دولار للتطوير، مشيرة إلى أن المشروع لا يزال في مرحلة التصميم الهندسي الأولي ويتوقع ترسية المشروع بحلول عام 2026.

وقالت المجلة إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك ما يقارب نصف احتياطياتها من الهيدروكربونات في الأحواض البحرية، وإن منتجي النفط والغاز في المنطقة يواصلون الاستثمار بكثافة في مشاريع تهدف إلى المحافظة على الإنتاج وزيادته، وتتركز هذه المشاريع بشكل رئيسي على تحسين قدرات الحفر، وتوسيع البنية التحتية تحت سطح البحر، وإنشاء أنظمة الإنتاج العائمة. وذكرت ان المنتجين يخصصون استثمارات كبيرة لتحسين الابتكار التكنولوجي وتعزيز معايير السلامة والاستدامة البيئية، وقد حافظت النفقات الرأسمالية على المشاريع البحرية في المنطقة على استقرارها خلال العقد الماضي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق في 2024 نحو 23,5 مليار دولار، وهو من أعلى المستويات المسجلة على الإطلاق. وأشارت إلى قطر استحوذت على أعلى نسبة إنفاق رأسمالي على مشاريع النفط والغاز البحرية في المنطقة خلال العام الماضي، وفقا لبيانات MEED Projects، حيث استثمرت أكثر من 12 مليار دولار في مشاريع تهدف إلى زيادة إنتاج الغاز من حقل الشمال العملاق، إضافة إلى المحافظة على إنتاجها من النفط الخام. وتسعى شركات النفط الوطنية في المنطقة، خاصة في الخليج، إلى الحفاظ على تدفق الاستثمارات في المشاريع البحرية، مستفيدة من أسعار النفط الملائمة لتعزيز إنتاجها على المدين المتوسط والطويل. وتشير البيانات إلى أن الإنفاق الرأسمالي على المشاريع البحرية في 2025 قد يعادل مستويات 2024، ففي أول شهرين من عام 2025، بلغت قيمة العقود الممنوحة لمشاريع الهندسة والإنشاء والتشييد البحري 7,5 مليارات دولار، واستحوذت أدنوك البحرية بالكامل على هذا الرقم من خلال مشروعها لتطوير حقل زاكوم السفلي (LTDP–1)، بهدف رفع إنتاجه إلى 520 ألف برميل يوميا بحلول 2027.